بهذه الحقوق من موقع قوة، الأمر الذي يتعارض وجهد اسرائيل المتواصل، منذ انتهاء الحرب، لتثبيت مكاسبها واضفاء صفة الشرعية الدائمة عليها، دولياً وعربياً. أي أن قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، كان سيؤدي إلى عودة الفلسطينيين لامتلاك قرارهم المستقل سياسياً وعسكرياً، وهذا ما كانت تخشاه اسرائيل. فقد أثبتت نتائج حرب ١٩٤٨ أن عدم امتلاك الفلسطينيين لهذا القرار كان لصالح الصهيونيين في الحرب. فضلاً عن أن التعامل مع أصحاب القضية ليس، بطبيعة الحال، كالتعامل مع أوصياء عليها، خصوصاً إذا كانت تسيّر بعضهم مصالح ذاتية وارتباطات خاصة، وإذا كانوا أيضاً، يخضعون لضغوط خارجية تدفعهم نحو انتهاج سياسات لا تتوافق والمصلحة الفلسطينية أو حتى القومية البحتة. وكذلك فقد نجمت معارضة اسرائيل لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، عن خوفها من أن يؤدي هذا الأمر الى تقوية مركز جامعة الدول العربية؛ الأمر الذي كان سينعكس سلباً على مركز اسرائيل ومستقبل علاقاتها الدولية، خصوصاً وان التأييد الدولي للمطالب العربية بعد الحرب، كان لا يزال على أشده، داخل أروقة الأمم المتحدة على الاقل.

وبطريقة أخرى، يمكن القول أن رفض اسرائيل لقيام دولة عربية مستقلة في الضفة الغربية بعد حرب ١٩٤٨، إنما كان لاعتبارات أساسية في سياستها، وليس تذرع بعض الأوساط الاسرائيلية بعدم توفر أساس اقتصادي أو اجتماعي – سياسي لقيام تلك الدولة سوى حجة تافهة أمام هذه الاعتبارات(١٠). وبسبب رفضها هذا، لم يبق أمام اسرائيل سوى خيارين: المبادرة الى احتلال المنطقة، والتسليم بضمها الى الأردن. وقد كان اليمين الصهيوني، بزعامة حزب حيروت، يدعو باستمرار الى اتباع الخيار الاول، أي احتلال الضفة بصفتها «جزءاً من أرض – اسرائيل التي هي ملك الشعب اليهودي». الا ان السياسة الاسرائيلية الرسمية لم تكن تسير في هذا الاتجاه، والخيار العسكري لم يكن وارداً أبداً في ذهن الزعامة الاسرائيلية في ذلك الوقت، بسبب عدم توفر الظروف الملائمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فبناء الجيش الاسرائيلي بعد الحرب، وحل المشاكل الاقتصادية، وتوفير الأموال اللازمة لاستيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، ثم الجهد المتواصل لتعزيز مكانة اسرائيل والحصول على مزيد من الاعتراف الدولي بها، كانت العوامل الأساسية التي أدّت الى استبعاد الخيار العسكري. أضف الى ذلك أن اسرائيل كانت مهتمةً باستمرار المفاوضات بينها وبين الملك عبد الله، على أمل ان تؤدي هذه المفاوضات الى معاهدة سلام بينها وبين الأردن.. والحق انه منذ بداية هذه المفاوضات، اشترط الملك الأردني لقبوله وجود اسرائيل واعترافه بها، تسليمه الجزء العربي من فلسطين وفق قرار التقسيم. وإن كان هذا الشرط لم يتحقق بحذافيره، بحكم نتائج حرب ١٩٤٨ فان الملك الأردني لم يتراجع عنه بعد الحرب وإن كان قد اقتصر على ضم منطقة الضفة الغربية. وفي ظل الموافقة الاسرائيلية «الضمنية» على اعلان ضم هذه المنطقة، استمرت المفاوضات السرية بين زعماء اسرائيل والملك عبد الله، خصوصاً في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ وآذار (مارس) ١٩٥٠، حيث تمّ خلالها وضع مسودة معاهدة سلام بين الطرفين جرى توقيعها بالأحرف الأولى من قبل الملك عبد الله ورؤوفين